بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الدروس المستفادة

د.محمد راتول
أ.بن داودية وهيبة
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار الإقتصادي، و ذلك لما تتمتع به من أهمية و قدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة و النهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، و قد ثبت عمليا ان العديد من الدول بنت نهضتها الإقتصادية بالإعتماد أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خلاف بعض الدول الأخرى التي اعتمدت على نظرية الصناعات المصنعة، أي البدء بالصناعات الثقيلة في بداية مراحلها التنموية، و هي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في الكثير من الدول النامية و منها بعض الدول العربية.

ان نجاح برامج التنمية المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول التي كانت مشابهة من حيث الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لواقع البلدان العربية، جعل الكثير من هذه الأخيرة تعيد النظر في إستراتيجيتها التنموية، بإعادة توجيهها من خلال الإعتماد على هذا قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن ان تكون محركا قويا للتنمية الإقتصادية، غير انه لا بد لهذا القطاع ان يستفيد من تجارب بعض الدول التي أصبحت رائدة اقتصادية. و لأجل ذلك فإن هذه المداخلة تهدف الى التعرض الى تجارب بعض الدول، لعله يمكننا استنباط بعض الدروس التي يمكن تجسيدها في اقتصادياتنا العربية، لذلك فإن السؤال الجوهري الذي تجيب عليه هذه الورقة هو:

ما هي أهم مقومات التطوير التي استندت إليها بعض التجارب الرائدة التي اعتمدت في تنميتها على المؤسساته الصغيرة و المتوسطة، و خاصة بعض الدول التي اصبحت رائدة في هذا المجال، و من ذلك ايطاليا، الهند و اليابان؟ و سنتولى الإجابة على هذا السؤال من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مفهوم ، خصائص ، أهمية)

المحور الثاني : بعض أهم التجارب الدولية الرائدة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النتائج و الدروس المستفادة .

المحور الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مفهوم ، خصائص ، أهمية)

أولا: النشأة التاريخية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم و التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما كان يصطلح عليه المانيفاكتورة في بداية تشكل النظام الإقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير الى أن المؤسسات الصغرى نشأت في الصين[1] في أواخر أربعينيات القرن الماضي، و في أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة ومنتصف ستينياته في اليابان، وحضيت برعاية الحكومات والمنظمات المحلية من خلال اصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار و الحماية والنمو و التطور و ذلك بانشاء المؤسسات و الأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج، و ذلك بتقديم الإعانات و القروض. و تعتبر اليابان في طليعة الدول الأكثر تنظيما لهذه المؤسسات، في حين يعتمد الاقتصاد الصيني على المؤسسات الصغيرة التي هي محور النشاط الاقتصادي، و تعمل الدولة حاليا على تمليكها للقطاع الأهلي، و تنتهج هذه الدول عدة سياسات لدعمها تتمثل على الأخص في الاعفاء من الضرائب ووضع النظم التمويلية المساندة بالاضافة الى التدريب و التأهيل و المشورة الفنية.

ثانيا: مفهوم و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف فان أعدادا كبيرة من الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

ثالثا: سمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة: إذا لم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق علية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهنالك مجموعة من السمات التي يمكن ان تميزها عن باقي المؤسسات والتي يمكن اجمالها في ما يلي[2] :

1. يغلب على انشطتها طابع الفرديه في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها وفي كثير من الاحيان تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين.
2. بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وادارة الانتاج والتسويق والعمليات المالية، كما ان درجة المخاطرة فيها ليست كبيرة[3].
3. لايحتاج العاملين الى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية راس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة.

4. تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الانتاج او نوعيتة، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات الاقتصادية وفترات الركود.
5. تواضع جودة منتجا ا مقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم ادارة العمليات.

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما و رئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، و هي تمثل جزءا كبيرا من قطاع الانتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، و تولي دولا عديدة اهتماما خاصة ا، فعلى سبيل المثال الهند تعتبر هذه المؤسسات مفتاح التنمية و قد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها الابن المدلل للحكومة. و فيما يلي أهم المنافع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[4]:

- التجديد و الابتكار ورفع الكفاءة لانتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية و تدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، و خاصة الدول حديثة التصنيع.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و الدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات العابرة القوميات و على نظم التصدير و التراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة.
- توفير فرص عمل و بكلفة استثمارية منخفضة و ذلك لطبيعة الفن الانتاجي المستخدم حيث أسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني و خاصة في البلدان النامية.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لانتاجها لضيق نطاق السوق المحلية.
- توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد و المساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- تعظيم الاستفادة من الخدمات المحلية.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية و تثبيت السكان لكو ا تتمتع بالمرونة في التوطين.
- استخدام التكنولوجيا المحلية في الكثير من الأحيان.
- المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة و خاصة بالمواد الأولية.
- تساهم في نشر القيم الصناعية الايجابية في ا تمع من خلال تنمية و تطوير المهارات.

و نتيجة للأهمية البالغة هذه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تجد انعكاسا ا المباشرة على مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اهتمت ا الكثير من الدول و أعطت لها الرعاية الكافية، و سنتطرق من خلال المحور الموالي الى بعض هذه التجارب.

المحور الثاني : بعض أهم التجارب الدولية الرائدة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سنتعرض من خلال هذا المحور الى بعض التجارب الدولية، و من ذلك تجارب كل من ايطاليا، الهند و اليابان، و ذلك بغية الإستفادة من هذه التجارب و نقل ايجابيا ا الى دولنا العربية.

أولا: التجربة الإيطالية: يعتبر النموذج الصناعي الايطالي أحد النماذج الناجحة عالميا و المتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتأصلة في ا تمع الايطالي، و الذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الايطالي.

و تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باسم SME cluster أي مجموعة متحصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة و تقوم بتصنيع منتوج معين ، بحيث يتم التعاون و التنسيق بين الشركات المشاركة في ا موعة الصناعية الواحدة ، فتكمل الشركات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الانتاج فيما بينها ، لسهولة و سرعة انجاز العمل[5].

1- اسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الايطالية : تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ايطاليا الى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، و لكن جزء من مجموعة مترابطة و ذات علاقات متداخلة بيين بعضها البعض.
- وجود درجة كبيرة من التعاون و التنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الانتاج الى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسئولة عن واحدة منها . و يتيح هذا النموذج المرونة في العمل و تقليل وقت الاستجابة و الذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره .
- تتميز السياسات التي دف الى تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة و الديناميكية ، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة الى ضمان الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي .

2- السياسات الحكومية و خطط تقديم الدعم و التسهيلات: تدعم السياسات و القوانين الايطالية، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، الشركا ت الصغيرة و المتوسطة عن طريق سلسلة من الحوافز و المنتجات المالية، سواء كانت هذه الاجراءات مباشرة أو غير

مباشرة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد ايطانيا، ففي عام 1997 ، كان يعمل في الشركات الصناعية الصغيرة الحجم 73.6 في المائة من السكان، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة، و تتميز بنية الشركات الإيطالية الصغيرة و المتوسطة بكونها مجمعات، تعرف بأنها مراكز قطاعية و جغرافية و مراكز احياء صناعية،و منظمات تضمها شبكة تتمخض عن كفاءة جماعية و فوائد متبادلة بالتعاون الفاعل .و قد اهتمت السياسات الحكومية بها بإيجاد خدمات دعم جديرة بالثقة في تهيئة بيئة أعمال تدعم دورها، و خاصة في مواجهة تداعيات العولمة.

3- مؤسسات الدعم الإيطالية: تمكن المؤسسات الإيطالية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه المؤسسات من الاستفادة من سياسات الحكومة، و يشارك في ذلك عدة وزارات، بما في ذلك[6] :

أ- وزارة الصناعة، المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية الى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة ، لا سيما القوانين و المراسيم و التعليمات.

ب- وزرة الجامعات و البحث العلمي و التكنولوجي، المسؤولة عن قوانين و حوافز البحث و التنمية.

ج- وزارة التجارة الخارجية، و هدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير و تمويله، و برامج التأمين و ضماناته بالاضافة الى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب ايطاليا، إضافة الى ذلك، هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي لمؤسسات الأعمال، هما:

- **مديكريديتو سنتراليه،** التي أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الأجل، تستهدف تعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و تنميتها و توجيهها وجهة تصدير. و كانت ملكا لوزارة الخزانة.

- المنشأة المالية لتنمية و تعزيز المؤسسات الايطالية خارج البلاد سيميست، و الغاية من انشاء هذه المؤسسة دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات و الاستثمارات الخارجية.

أما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:

- **معهد التطوير الصناعي،** و الذي يساعد المؤسسات الصغيرة فنيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية

- **المعهد الوطني للتجارة الخارجية،** و هو يشجع تدويل التجارة و الاستثمارات.

و تضطلع النقابات المهنية أيضا بدور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة، و من ذلك:

- مؤسسة كونفندوستريا confindustria و هي أكبر المنظمات .

- الاتحاد الايطالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة confapi ،

- منظمة فيدركونفيدي federconfidi

يضاف الى ذلك ما يلي :

- غرفة التجارة الايطالية .

- اتحاد الغرف و هدفه تقديم خدمات شاملة للمؤسسات الصغيرة ، و لا سيما الخدمات الادارية و الاعلامية و المساعدة و الترويج .

- منظمة sviluppo Italia ، و هي وكالة تنمية ، هدفها ادارة و تعزيز الاستثمارات و الحوافز.

و هناك مؤسسات أخرى، منها، الصندوق الأوروبي للاستثمار eif.و هو يعمل كشراكة بين القطاع العام و الخاص أنشأها المصرف الأوروبي للاستثمار و المجموعة الأوروبية و مؤسسات عامة و خاصة من الأعضاء ال15 جميعها ،و يقدم الصندوق الدعم لانشاء المؤسسات الصغيرة و نموها و تطويرها بواسطة أموال رأس المال المخاطر و يضمن وسائل تسهيل حصولها على التمويل .

اضافة الى مؤسسات هامة أخرى، مثل مراكز يور انفو التي أنشأت عام 1987 ، و تعمل هذه المراكز كمكاتب اتصال بين المديرية العامة للمؤسسات في المفوضية الأوروبية و بين المنظمات المحلية . و دورها تقديم المعلومات و المشورة و العون للمؤسسات الصغيرة.

4- السياسات و الحوافز الايطالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كما سبقت الإشارة قامت الحكومة الايطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي و الذي له دور كبير في نمو الشركات و تسهيل عملها، و تنقسم هذه التشريعات الى عدد من المجموعات و هي :

- تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشمل[7]:

- القانون 91/317 و الذي يعمل على الدعم و التوفير اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف الى تحسين الانتاجية و نقل التكنولوجيا، البحث عن انشطة جديدة و اتباع المعايير الخاصة بالجودة، القانون 857/49 و الذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للازمات، بالاضافة الى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل.

- القانون 68/44 و الذي يدعم رجال الأعمال.

- القوانين الرئيسة التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و من ذلك:

- القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية و التقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة و المتوسطة، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى.

- تعديل القانون 82/46 و الذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث و التطوير الأوروبية و الدولية.
- القانون 51/317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة و المتوسطة و التي تستثمر في الأعمال الابتكارية و المشاريع البحثية.

القوانين التي تقدم حوافز من أجلق دعم الانتاج.

- القانون 65/1329 و الذي يعمل على تسهيل شراء و تأجير المعدات و الماكنات التي تقوم بالانتاج .
- القانون 92/477 و الذي يهدف الى تقديم الدعم للمناطق الذي تعاني من الكساد من خلال بسهيل تنشيط الأعمال و التحديث للاضافة الى التوسع و اعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.
- القانون 81/597 و الذي يعمل على اعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالاضافة الى المحافظة على البيئة.

القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية و البروز الى العالمية، و منها:

- القانون 81/394 و هو قانون حاص يعمل على وضع السياسات و المقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة و المتوسطة في الأسواق الأوروبية من ناحية و غير الأوروبية من ناحية أخرى، بالاضافة الى العمل على فتح أسواق جديدة.
- القانون 87/49 الفقرة السابعة: بعمل هذا القانون على تشجيع خلق شركات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص.
- القانون 1989/83 و الذي يدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة ذات الأنشطة التصديرية.
- القانون 90/304 و الذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.
- القانون 90/100 و الذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة و المتوسطة من أجل تمويل مخاطر.

فيلاحظ ان التأطير القانوني لكل ما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ماديا و معنويا، و تسهيل التطوير و البحث في مجال أنشطها، شكل البيئة الأساسية الخصبة التي شجعت على نمو هذا القطاع ليصبح رائدا في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في ايطاليا.

ثانيا: التجربة الهندية في المؤسسات الصغيرة: يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية، و يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% سنويا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة.

يبلغ عدد العمال في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار، و هو ما يعادل نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني الهندي .

إن النظرة الإجمالية المسبقة لواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف منذ اللحظة الأولى أن هذا النجاح لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط، و ما يلاحظ في الهند هو الإستقرار على تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حجم الإستثمارات فيها و ليس الى عدد العمال، حيث أن المؤسسات المتوسطة في الهند هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار بينما المؤسسات الصغيرة هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار.

1- **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة الهندية:** تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة الى التنوع في الصناعات و تشجيع العمل الحر كان للصناعات الصغيرة دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي و التنوع الكبير في المنتجات، و أحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند و التي تفتقر الى الموارد المالية اضافة الى عدد السكان الكبير، من حيث كو ا كثيفة العمالة و لا تحتاج الى رأس مال كبير. ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي .

أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الهندي

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلي الاجمالي	%30
اجمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المؤسسات الصناعية	95%
اجمالي الانتاج الصناعي	%40
عدد الوحدات المسجلة	3.2مليون وحدة
العمالة	18 مليون

المصدر: الصناعات الصغيرة و المتوسطة مفتاح التنمية في الهند، نقلا من الموقع :

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp

2- السياسات الحكومية و خطط تقديم الدعم و التسهيلات: يمكن القول إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان وما زال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة، ويبدو أن هناك نوعا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصام بينهما؛ فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلاً عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

3- أشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:[8]

الحماية : حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها .

التمويل: حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية احتياجا ا التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

توفير البيئة الأساسية و من ذلك التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة ا معات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعد م على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجا ا للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

4- أهم الجهات المسئولة عن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قامت الحكومة الهندية بانشاء عدد من الهيئات و الوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعمل جميع تلك الهيئات تحت قيادة و تنسيق وزارة الصناعات الصغيرة و الصناعات الريفية و الزراعية و من أهم تلك الهيئات[9] :

أ- وزارة الصناعات الصغيرة و الصناعات الريفية و الزراعية: نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة في الهند قامت هذه الأخيرة بانشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع و من أهم أهداف هذه الوزارة ما يلي:

- اعادة تأهيل و مساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل.
- تحديث الشركات الصغيرة .
- مساعدة الشركات الصغيرة على تسويق منتجا ا محليا و دوليا.

ب- وضع جهاز خاص داعم: حيث تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "**إدارة الصناعات الصغيرة و الريفية**"، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.. كما يقوم هذا الجهاز أيضا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

وإذا كان هناك البعض يشعر أحيانا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة فإن هذا غير صحيح تماما في التجربة الهندية حيث تمثل نسبة 35% من منتجات الصناعات الصغيرة هناك سلعا هندسيا فائقة الجودة، وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية .. ومن ثم فإن فلسفة الحكومة في هذا الصدد تقوم على فتح ا ال أمام تلك الصناعات كي تنتج ما تريد، فإذا فشلت في تحقيق أهدافها قدمت لها دعما من خلال ميزانية أعدت لهذا الغرض قوامها 125 مليون دولار دف تصحيح هياكل تلك الصناعات المتعثرة وتحديث أساليب إنتاجها والأخذ بيدها على الطريق الصحيح.

ج- صندوق لتطوير التكنولوجيا [10]: في الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقًا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المؤسسات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة ا، رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والطويل.

د- **توفير المؤسسات القاعدية:** تقوم الحكومة الهندية أيضا بتوفير البنى الأساسية للمؤسسات الصغيرة من خلال إقامة ا معات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية .. وفي هذا الصدد تقرر مؤخرا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى

1.250 مليار دولار يضم 50 معهدا فرعيا للصناعات الصغيرة، وتتحمل الحكومة تكاليفه بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة.

ويتضح جليا من سياسة الحكومة في هذا ا ال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

5- بعض المشاكل الرئيسية مزمنة: ولا يعني هذا الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة في الهند خلو التجربة من المشاكل فما زالت العقبات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، والمشاكل التي تحد من انطلاقه في معظم الدول النامية موجودة كذلك في الهند ولعل من أهم هذه المشاكل والعقبات: نقص التمويل، ونقص المعلومات، ونقص المهارات، بالإضافة إلى غياب عنصر التسويق الجيد والمنافسة للقطاع الصناعي المنظم في الداخل والخارج. وأخيرا فإن الزعيم الهندي غاندي كان يردد دائماً كلمة "شوماخا" والتي تعني أن أصل كل ما هو صغير جميل.

ثالثا: التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يأخذ اليابان في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معيارين معها، هما رأس المال و عدد العمال، و يختلف ذلك من نشاط لآخر، و على سبيل المثال في قطاع الصناعة تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة رأسمالها يساوي أو يقل عن 300 مليون ين و عدد عمالها يساوي أو يقل عن 300 عامل.

و اليابان باعتبارها قوة اقتصادية ضخمة، بنت ضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، باعتبار المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع للمؤسسات الصغيرة التي تتكامل أفقيا ورأسياً أمامياً وخلفياً، مكونه فيما بينها مؤسسات صناعية ضخمة، و تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.7% من عدد المؤسسات و هي تشغل حوالي 70% من اليد العاملة، فهي تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (mall and medium Enterprise Basic Law) ، والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة ، ويشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها .

و قد تم اصدار عدة قوانين تخدم تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد مس ذلك جانب الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات و مساعد ا على تسويق منتجا ا وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث مالها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المؤسسات والعمال .

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسيه تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويليه وذلك من خلال وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Agency) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) وهي الجهة المسئولة عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ، ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية هذه المؤسسات من الإفلاس وسياسات إعفاءها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل ، ولعل من المناسب تسليط الضوء على البرامج والسياسات التي تقدمها الحكومة اليابانية والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة :

1- في مجال التمويل: حيث تتعدد مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات و يمكن ذكر ما يلي[11]:

- البنوك التجارية :و هي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هيئات التمويل الحكومية : و هي تمنح القروض لهذا النوع من المؤسسات ولديها فروع منتشرة في مختلف مناطق البلاد .

- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Credit Guarantee Corporation و هي تمتلك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان .

ولاشك بأنه من خلال هذا النظام أصبحت عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل عمليه سهلة وميسرة .

2- في مجال الدعم الفني: حيث يوجد نظام خاص بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم الخدمات الإرشادية و تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، حيث يتم الرد من خلالها على الإستفسارات، و تذليل الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، اضافة الى دراسة توطين المؤسسات و تقديم الإرشادات الخاصة لها.

3- في مجال التدريب: حيث تم انشاء معهد خاص تناط به تنفيذ برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يسمى (Institute for Small Business Management and Technology) .

من مهامه تدريب المديرين اضافة الى التدريب الفني حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العمل .

4- التسيير و التسويق[12] : حيث هناك برامج إدارية دف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير ا وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا ا ال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل ، يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجا ا وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المؤسسات ومساعد ا في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد

المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وفي إطار التسويق تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية .

5- سياسة الإعفاء من الضرائب: تستعمل اليابان إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من ذلك:

- الإعفاء من ضريبة العمل.
- الإعفاء من ضريبة العقارات.
- تخفيضات على ضريبة الدخل.
- تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة.
- نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة.
- نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

اضافة الى كل هذا تعتمد اليابان نظام للحماية من الإفلاس حيث تقوم بتطبيق هذا النظام مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ، ويمكن للمؤسسة الصغيرة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهرياً تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المؤسسات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها ، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى .

النتائج و الدروس المستفادة

ان عرض هذه التجارب لا شك انه يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس للإستفادة منها بنقلها الى البلدان العربية، و تكييف واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية معها، بغية فرض اقلاع اقتصادي حقيقي.

فالتجربة الهندية تميزت بأنها ليست وليدة سياسة جديدة و لكنها تعود الى عهد الاحتلال البريطاني، لكن الحكومة الهندية رعتها من خلال المعرفة الجيدة بظروف الدولة و الواقع و المجتمع و الدراسة المتأنية لها، حيث قامت بوضع السياسات و التشريعات التي تناسب طبيعة الشعب الهندي و التي تعمل على تشجيع العمل في هذا القطاع و في نفس الوقت التحكم و حماية حقوق العاملين به .

بينما التجربة الإيطالية تميزت بخلق تكتلات صناعية في منطقة واحدة، بالاضافة الى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل منها مسئولة عن مرحلة معينة من مراحل الانتاج، حيث ساعد هذا على زيادة التعاون بين الشركات بعضها مع البعض الآخر بالإضافة الى مرونة التعامل و مرونة سير العمل ، كما ساعد ذلك على زيادة الانتاجية بما لا تستطيع عليه كبرى الشركات ، كما أدى الاهتمام بمعايير الجودة الى زيادة جودة المنتجات و تنافسيتها ليس فقط في السوق المحلي و لكن أيضا في السوق العالمي ، هذا بالاضافة الى سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على أساسها الحكومة الإيطالية و التي أدت بدورها الى وصول الشركات الصغيرة و المتوسطة الى العالمية .

في حين تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان ذات أهمية كبيرة، حيث اعتمدت عليها الدولة في اعادة احياء الاقتصاد ، و ما يميز التجربة اليابانية أيضا هو التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل ، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع و توزيع الأدوار بمنتهى الدقة ، بالاضافة الى ذلك تتميز التجربة اليابانية بالعمل المنظم من أجل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس فقط داخل اليابان و لكن خارجها أيضا ، حيث أنشأت الحكومة العديد من المكاتب حول العالم و التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب تلك الشركات عن الأسواق الأخرى و الفرص المتاحة لها ، بالاضافة الى تقدم المنتج الياباني من هذا القطاع لأسواق أخرى.

ان هذه التجارب رغم قلتها غير أنها جديرة بالاحتذاء، و تسمح لنا بتدعيم خطوات الاتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ففضلا عن السياسات المتخذة داخل كل دولة على حدة، يمكن التوصية أيضا بما يلي:

- دعم مفهوم خلق شبكات من الشركات الصغيرة و المتوسطة بين أصحاب تلك الشركات من خلال الاجتماعات و المشاركة في الأنشطة المختلفة.
- اعادة البناء و الهيكلة على مستوى الشركات، وتحسين البيئة المؤسسية.
- خلق و تحسين الحوار بين القطاع العام و الخاص.

كما يمكن ان ندرج أهم السياسات التي من الممكن النظر اليها بعمق وهي :

- انشاء التجمعات و الشبكات الصناعية المتخصصة و التي تتكون من عدد من الشركات الصغيرة و المتوسطة و التي تعمل في نفس المجال حيث تتجمع معا و تعمل ككيان واحد، و يكمن دور الحكومة في التعريف بهذا النظام و تشجيع الشركات عليه و تقديم التسهيلات الازمة لذلك.و عند بداية التفكير في انشاء أحد تلك التجمعات يجب تحليل البيئة المحيطة من أجل معرفة احتياجاتها و مواردها.

- التخصيص بين أفراد التجمع الواحد، ووضوح التقسيم الداخلي للمسئوليات.
- يكون التسويق لمنتجات تلك الشركات و تنظيم المعارض الخاصة لهم من مسؤولية الدولة .
- انشاء هيئة متخصصة لهذا القطاع، بالاضافة الى التنسيق بين الجهات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع.
- يجب أن تتميز استراتيجيات العمل الخاصة بكل شبكة من الشبكات المتخصصة بالمرونة و القدرة على أن تتشكل طبقا لنشاطها و أهدافها و البيئة المحيطة ا و التي تصمم بعد تحليل دقيق لاحتياجات كل شبكة و البيئة الاقتصادية المحيطة و التي منها تستطيع الشبكة الحصول على احتياجا ا.
- ضرورة أن يكون هناك حوار متبادل بين أصحاب تلك الشركات من ناحية و الحكومة و الهيئات التنفيذية من ناحية أخرى، من أجل عرض احتياجا م و المشاكل التي تقابلهم، حيث من الممكن أن يتم ذلك من خلال انشاء لجنة متخصصة تعمل تحت مضلة الهيئة الخاصة ذا القطاع.
- توفير التدريب للقوة البشرية ليس فقط من الناحية الفنية و لكن أيضا من الناحية الادارية.
- وضع تشريعات خاصة تعمل على توفير بيئة صالحة لعمل تلك الشركات بحيث تقوم بحمايتهم، و تنظيم أعمالهم.
- التطوير التكنولوجي يعتبر أحد العوامل الهامة و التي تسهل و تسرع من عملية الانتاج و البيع فبالاضافة الى معرفة احدث طرق الانتاج ، يعتبر دعم التجارة الالكترونية و مساعدة تلك الشركات على أن يكون لها مواقع لعرض منتجا ا ، مما يعمل على تسويق منتجا ا محليا و عالميا.
- الغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات الى بقية الدول العربية اضافة الى تسهيل انتقال رؤوس الأموال الخاصة للإستثمار في هذا القطاع بحرية داخل أي دولة عربية.
-

الإحالات:

[1] : الاطار العام للمشروعات الصغرى و المتوسطة في الجماهرية العظمى و ملامح تجربة المصرف الزراعي في تمويل المؤسسات المستهدفة نقلا عن موقع www.uabonline.org/UABWEB/Forum/2005/Tunisia/Lectures/the: %20General%20/SMEs-Tunisia28-6-2005.

[2]: مدخل للصناعات الصغيرةوالمتوسطة نقلا عن الموقع: http://www.berc-iraq.com/events/tax_text.htm

[3]: د.محمد هيكل ، مهارات ادارة المؤسسات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، طبعة2003 ،ص21.

[4] المؤسسات الصغيرة محركات اساسية لنمو اقتصادي منشود نقلا عن الموقع : http://www.sme.org.sa/Art_Details.asp?ID=15

[5]: د هالة محمد لبيب عنبه ، ادارة المؤسسات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جمهورية مصر العربية ، 2002.

[6]: البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الأعضاء في منطقة الاكسوا نقلا عن الموقع: http://www.escwa.org.lb/arabic/information/pubdetails.asp

[7]SME Italy - A Comparative Analysis of SME Strategies, Policies and Programmes in Central European Initiative Countries, cite in: http://www.unido.org/doc/4319.

[8]: الصناعات الصغيرة و المتوسطة مفتاح التنمية في الهند، نقلا من الموقع : http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp

[9]: طرشي محمد ، الدور التموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،حالة الصناعات الغذائية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،دفعة2004/2005.

[10]: غرفة التجارية الصناعية بالرياض، المؤسسات الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، نقلا عن : http://www.sme.org.sa/Art_Details.asp?ID=38

[11]: طرشي محمد ، الدور التموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،حالة الصناعات الغذائية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة شلف ،دفعة2004/2005. ص 31.

[12]: ابراهيم بن صالح القرناس ، عن التجربة اليابانية في د عم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، نقلا عن الموقع : http://www.sme.org.sa/Art_Details.asp?ID=10